

البرنامج السياسي

مبادئ عامة

يستمد حزب الإنصاف مركزات أرضيته السياسية العامة من جملة من المبادئ الأساسية التي تشكل قوام الدولة المغربية، منها بالأساس الدفاع عن الدين الإسلامي الحنيف باعتباره دين التسامح والعدالة والتضامن، وكذا عن الوحدة الوطنية، والدفاع عن الخيار الديمقراطي وتكريس التعددية اللغوية والثقافية التي تشكل جوهر الخصوصية المغربية، والنضال من أجل استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات في ظل نظام الملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية الاجتماعية.

واعتبارا لأولوية قضية وحدتنا الترابية والتحديات الكثيرة التي تواجهها على مختلف الأصعدة، خصوصا مع استمرار وتزايد مناورات خصوم الوحدة الترابية لتقويض وعرقلة كل الجهود التي يبذلها المغرب لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية وفق مقترح الحكم الذاتي الذي يعتبره المجتمع الدولي مقترحا واقعيا وذا مصداقية، فإن حزب الإنصاف سيوجه نضاله للدفاع عن وحدتنا الترابية بكل الوسائل المتاحة، والتعبئة إلى جانب كل القوى الحية بالبلاد للتصدي لكل مناورات الخصوم. ويرى الحزب في هذا السياق كذلك أن تأمين مسار القضية الوطنية والوقوف في وجه أعداء الوحدة الترابية للبلاد لن يتأتى دون تفعيل حقيقي للجبهة المتقدمة بكل أقاليمنا الجنوبية، من شأنه إتاحة الفرصة للمواطنين والمواطنين بأقاليمنا الجنوبية لتدبير شؤونهم بأنفسهم بشكل ديمقراطي، وتحقيق التنمية المنصفة التي تصبو إليها ساكنة الأقاليم الجنوبية، والإقلاع الاقتصادي المنشود الذي يحقق النمو ويدر فرص حقيقية للشغل.

ولأن حزب الإنصاف هياة سياسية وطنية أعلنت بصراحة انتماءها للصف الديمقراطي الحداثي، فإن نضاله يتجه صوب ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية والعدالة والدفاع عنها بشتى الوسائل والنضال من أجل جعلها واقعا معاشا. كما يتجه نضاله صوب تكريس قيم المواطنة الحقة والمنصفة للجميع بدون استثناء والتي تؤكد على ضرورة إشراك المواطنين والمواطنين في الجهود التنموية وفي الاستفادة من ثمار التنمية. لذلك يرى الحزب ضرورة إعطاء الخيار الجهوي الذي انخرط فيه المغرب بعدا ديمقراطيا وتنمويا وإيلاء الأهمية للمجال القروي والمناطق المهمشة مع تفعيل آليات التضامن والتكافل الوطني وذلك قصد تغطية العجز التنموي بين الجهات ومساعدة الفئات المحرومة على مواكبة العملية التنموية.

وانطلاقا من ضرورة تقوية نسيجنا الاقتصادي الوطني ومدته بآليات المناعة التي ستمكنه من مواجهة تحديات التنافسية التي تفرضها العولمة، فإن حزب الإنصاف يرى أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون إطلاق دينامية جديدة تركز على ضرورة توفير الشروط الذاتية والموضوعية لتراكم الرأسمال الوطني وتشجيع خلق المقاولات الحرة وتدعيم المبادرة الخاصة وتحسين المجال الاستثماري بتشريعات وقوانين فعالة ومتجددة، وسن سياسة اقتصادية تروم تحقيق تنمية بشرية عادلة ومستدامة ومنسجمة مع محيطها وثقافتها، وكذا نبذ البنيات التقليدية المعيقة للتطور الاقتصادي بما فيها بنيات اقتصاد الربع والامتيازات والمحسوبية والزبونية.

واعتبارا لكونه يولي أهمية خاصة لكل مميزات الشخصية المغربية وللآليات الاجتماعية التي أفرزت بناءا مجتمعيا متجانسا، فإن حزب الإنصاف يهدف إلى تعزيز دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية تشكل الإطار الأمثل لنقل قيم المواطنة وإشاعة روح التضامن بين أعضائها من أطفال ونساء ورجال، وبالتالي فإنه يوجه نضاله في اتجاه إقرار سياسة لدعم الأسرة المغربية خاصة في ميادين التربية والصحة والسكن.

وبناء على كونه يولي أهمية خاصة للديموقراطية الثقافية كجزء لا يتجزأ من الديمقراطية الشاملة الحقيقية، فإن حزب الإنصاف يجعل من بين أهدافه الأساسية الدفاع عن التعددية اللغوية والثقافية وحماية الثقافة الوطنية بجميع تعبيراتها

ومكوناتها. وفي هذا الإطار لن يدخر حزب الإنصاف أي جهد في سبيل الدفاع عن مكسب دسترة رسمية للغة الأمازيغية وسيناضل من أجل تفعيل ترسيم الأمازيغية وادماجها في مختلف مناحي الحياة العامة كما سيناضل الحزب من أجل رد الاعتبار للغات الوطنية الأخرى عن طريق إدماجها في جميع المؤسسات ومرافق الحياة العامة. كما أن حزب الإنصاف سيكرس جهده من أجل ضمان شروط إيجابية لاندماج جاليتنا المقيمة بدول المهجر والنضال من أجل بلورة سياسة محفزة لإشراكهم في الأوراش التنموية ببلادنا.

واهتماما منه بالدور الذي يجب أن يلعبه المغرب في حظيرة الأمم إقليميا وجهويا ودوليا، فإن حزب الإنصاف سيوجه نضاله من أجل دعم البعد الإفريقي للمغرب وتوجيه الديبلوماسية المغربية صوب الدول الإفريقية، وتدعيم الشراكة الاستراتيجية مابين المغرب والاتحاد الأوروبي وتعزيز دور المغرب في بناء اتحاد المغرب الكبير وتقوية علاقات التعاون مع كافة دول الشرق الأوسط ودول أمريكا وذلك بهدف الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار والرخاء عبر أرجاء المعمور.

إجراءات ذات طابع سياسي

إن حزب الإنصاف، المتمسك بالتعددية السياسية وبالحرريات العامة الفردية والجماعية، يعتبر أنه قد حان الوقت لترسيخ ديموقراطية فعالة تلعب فيها المؤسسات التمثيلية دورها الأساسي الكامل، والإستثمار في مبادرات تساعد على نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية والمشاركة السياسية مع تمويل المبادرات الحزبية التي تصب في تأطير وتكوين المواطنين. كما يقترح حزب الإنصاف مراجعة القوانين المؤطرة للأحزاب والانتخابات لضمان انتخابات نزيهة وشفافة تقطع مع ممارسات الفساد الانتخابي التي وسمت التجارب الانتخابية السابقة مع توسيع اللوائح الانتخابية لتشمل جميع المغاربة البالغين السن القانوني للتصويت وكذلك مع تمكين أعضاء الجالية من الترشح والتصويت بالانتخابات البرلمانية من أماكن إقامتهم بدول المهجر، كل ذلك من أجل إعادة زرع بذور الثقة والأمل في العمل السياسي الجدي والمنظم والهادف. على هذا الأساس، فالأحزاب السياسية مطالبة بتكريس إستقلاليتها ومراجعة آلياتها التأطيرية وإعادة النظر في العديد من طرق اشتغالها وذلك بترسيخ الديمقراطية الداخلية والسماح بتجديد النخب والأفكار وبلورة برامج سياسية تعتمد الصدق والدقة والموضوعية كمعايير لنزب الديمقراطية ولتخليق الحياة السياسية.

إن حزب الإنصاف سيوجه نضاله من أجل إفراز سياسة إصلاحية جذرية شاملة، ولا بد في هذا السياق من إطلاق دينامية جديدة تركز أساسا على تخليق الحياة العامة سواء انطلاقا من المؤسسات العمومية والشبه العمومية التي يجب أن تجري افتتاحات سنوية عادية لتدقيق الحسابات، مروراً بالإدارة التي يجب أن تنضبط لميكانيزمات التحديث والفعالية ونزب السلوكات المشينة من قبيل الرشوة والبيروقراطية وظاهرة التبذير بتحسين الحكامة خاصة في تدبير الصفقات العمومية مع تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة على جميع مستويات تدبير الشأن العام بمؤسسات الدولة والجماعات الترابية والغرف المهنية.

إن حزب الإنصاف يرى أن هذه السياسة الإصلاحية الجذرية الشاملة لا يمكن أن تتم إلا في إطار من الحزم والجدية اللازمة، ولا بد في هذا الإطار من تفعيل إصلاح القضاء بالشكل الذي يضمن استقلاليتة ونزاهته وفعاليتة ونزب كل أشكال الشطط في استعمال السلطة ومحاربة كل أشكال الفساد وتطبيق القانون بصرامة وبدون انتقائية أو تمييز. من هنا تأتي أهمية توعية وتكوين المواطنين بحقوقهم وبالمساطر الخاصة بها وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كما هي معترف بها دوليا وقيم المواطنة وتكريس الديمقراطية داخل المؤسسات التمثيلية، وكذا الديمقراطية التشاركية التي أقرها الدستور، كذلك لا بد للإعلام أن يلعب دوره كسلطة رابعة تعتمد الحرية والاستقلالية، لكن كذلك المسؤولية والدقة في استقصاء الأخبار.

إن العمل الإصلاحي الحقيقي لا بد أن ينطلق من إصلاح الإدارة، وعلى هذا الأساس فإن حزب الإنصاف يرى أنه من اللازم الرفع من مستوى التنسيق بين الوزارات لجعل الإدارة تواكب البرنامج الحكومي في تنفيذ بنوده وتحقيق أهدافه التي صوت من أجلها الناخبون. لكن في نفس السياق، ولإنجاح عملية الإصلاح الإداري، فإنه من الضروري بلورة سياسة جديدة لتدبير الموارد البشرية تعتمد معايير تشجيع الكفاءات بالاستحقاق والتكوين المستمر للموظفين، ولا بد كذلك من تكريس اللاتمرکز الإداري وإعادة توزيع الموظفين استجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نجاعته وتبني مقاربة جديدة للامركزية التي تعتمد الجهوية الموسعة كمحور أساسي لبلورة السياسات العمومية وتحقيق التنمية وفي هذا الإطار من الضروري إشراك ساكنة كل جهة في تحديد خريطتها وإعطاء كل جهة صلاحيات سياسية واسعة تمكن أبناء كل جهة من تدبير شؤون جهتهم. كما يقوم هذا التوجه كذلك على تمكين كل الجهات من الموارد الضرورية لتحقيق تنميتها في مختلف المجالات، تنمية قائمة على الإنصاف والتوزيع العادل للثروات. كما أنه من الضروري توسيع اختصاصات الجماعات المحلية مما يستدعي تحولا جذريا في مفهوم الوصاية التي تمارسها الإدارة المحلية والمصالح المركزية لوزارة الداخلية على الجماعات الترابية وتمكينها من تسيير أمورها وفق مبدأ التدبير الحر كما جاء في منطوق الدستور.

إجراءات ذات طابع اقتصادي

ينطلق حزب الإنصاف في منظوره الهادف إلى تقوية النسيج الاقتصادي الوطني من ثوابت أساسية تهم بالخصوص تشجيع الاستثمار باعتباره قاعدة النمو الاقتصادي وكذا الإطار الأمثل لمحاربة ظاهرة البطالة وخلق مناصب الشغل وتحسين مداخيل الأسر المغربية، في هذا الإطار يقترح حزب الإنصاف وضع سياسة جديدة للأجور والتي تقتضي كأولويات تطبيق مبدأ المساواة في الأجور بالنسبة للوظائف المتساوية خاصة بين الرجال والنساء وتقليص فوارق الأجور بالقطاع العمومي وتشجيع المقاولات لتبني نفس السياسة لضمان التمثيلية في مجال التشغيل لجميع فئات المجتمع مع القضاء على التمييز خاصة بالنسبة للنساء وذوي الإحتياجات الخاصة، وأيضا فرض مراقبة صارمة على الميزانية العامة للدولة للتقليص من حجم تبذير المال العام بغية الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية. كما أنه من الضروري إتباع سياسة وطنية فعالة لمحاربة كل أشكال اقتصاد الرعب والامتيازات والإحتكار الإقتصادي وبلورة سياسة جديدة لترشيد النفقات داخل المؤسسات العمومية والاستمرار في مسلسل الخوصصة بالشكل الذي يفترض وتوظيف عائداتها لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. أيضا، ولتشجيع الاستثمار، يرى حزب الإنصاف أنه من الضروري تسهيل المساطر الإدارية لخلق المقاولات والتعامل معها وسن سياسة تشجيعية في المجالات الضريبية والجبائية بالمساهمة في تقليص كلفة عوامل الإنتاج خاصة بالنسبة للطاقة والتجزئات الصناعية. كما يجب تشجيع المقاولات المغربية عبر تخصيص نسب ضرائب منخفضة. ولمواكبة التطور الحاصل في الاقتصادات الصاعدة، لا بد من الرقي بمستوى البنيات التحتية الأساسية لتوجيه الإستثمارات العمومية من أجل تحسين الجاذبية الاقتصادية لجميع جهات المملكة لتسهيل المهام أمام الفاعلين الاقتصاديين وكل هذا يقتضي تفعيل دور الجهة الرائد في تدبير سياسات التنمية الاقتصادية بترابها خاصة منها البنيات المتصلة بقطاع النقل والمواصلات والتقنيات الجديدة للتواصل. وتماشيا مع هذا المنظور الإصلاحي بات من الضروري تحفيز القطاعات الغير مهيكلة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الرسمي والتفكير بموازاة ذلك في ضرورة إصلاح النظام الضريبي بالشكل الذي يسمح بالرفع من مستوى الوعاء الضريبي من جهة، ومن جهة ثانية يسمح بالتقليص من حدة الضغط الضريبي الغير معقلن على المستثمرين. وفي إطار نفس المنظور الشمولي، لا بد من تحديد استراتيجية مندمجة للتنمية الاقتصادية للعالم القروي وذلك بتجهيز القرى بالبنيات الضرورية لجلب الإستثمارات في مجال الصناعة والخدمات المتطورة.

إجراءات ذات طابع اجتماعي

يولي حزب الإنصاف أهمية خاصة للقضايا الاجتماعية داخل المجتمع المغربي وينطلق من استراتيجية للتأهيل الاجتماعي من منظور واقعي وموضوعي يرى ضرورة الحفاظ على توازن وتماسك وتضامن الأسرة المغربية وصون كرامة وحقوق جميع أفرادها وتمتعهم جميعا بالحق في سكن لائق وتغطية صحية مناسبة ومُعَمَّمة وتعليم حديث يسهل الولوج الطبيعي والمباشر لسوق الشغل. إن سياسة التأهيل الاجتماعي تقتضي أيضا تنمية وتفعيل كل أشكال التضامن والتكافل في مجالات نظام المعاشات ودعم القدرة الشرائية للفئات المحتاجة كما انه من الضروري التقليص من نسبة الأمية والعمل على تأهيل النساء وذلك بتشجيع المجتمع المدني على العمل التطوعي فضلا عن سياسات عمومية ناجعة.

وإذ يولي حزب الإنصاف عناية خاصة للتعليم والتكوين، فإنه ينطلق من أهمية تفعيل مضامين ميثاق إصلاح التربية والتكوين مع ضرورة الحفاظ على الغنى اللغوي الذي تتمتع به بلادنا وضمن لكل الشباب المغربي التمكن من لغة أجنبية واحدة على الأقل وذلك قصد تقوية مميزات أصالتنا وهويتنا الوطنية وكذا ترسيخ توجهنا الحضاري المنفتح على كافة الثقافات، وكذلك الاتجاه تدريجيا لفرز تعليم يتماشى مع متطلبات الإقلاع الاقتصادي وهو ما يفرض الزيادة في أعداد الشعب والتخصصات المرتبطة بالتكوين المهني وتحرير قطاع التعليم العالي من خلال استلهاهم تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. ومن الأولويات التي يهدف الحزب لتفعيلها على أرض الواقع تعميم النقل المدرسي بكل المناطق المحتاجة إليه، تعميم التعليم الأولي بجميع الجماعات الترابية، ترتيب الجداول الدراسية حسب خصوصيات كل منطقة، تفعيل دور الجماعات والمجالس الإقليمية والجهات في تدبير قطاع التربية والتعليم والتكوين بشراكة مع الدولة، تعميم البكالوريا الدولية

بجميع ثانويات المملكة، تكليف المدارس العمومية ببرامج محو الأمية، إعادة الإعتبار للتربية البدنية عن طريق الرياضة المدرسية، توسيع وإصلاح نظام المنح الدراسية.

وفي المجال الصحي يقترح حزب الإنصاف الإعتماد على استراتيجية جديدة من أولوياتها توسيع التغطية الصحية للجميع وخاصة الفئات المستقلة بما فيها النشيطين بالقطاع الغير مهيكّل، مضاعفة ميزانيات صناديق التغطية الصحية بما فيهم نظام المساعدة الطبية راميد، التركيز على الطب الوقائي والتغذية السليمة والرياضة للجميع، تعميم طب الأسرة الذي يعمل على التوجيه بالمجال الصحي، تحسين خدمات المستعجلات والنقل الصحي بجميع المرافق الصحية للمملكة، تشجيع المؤسسات الطبية المتقدمة لتحسين جودة العلاج بالمغرب عوض الذهاب للخارج، تشجيع السياحة الطبية كدعامة للسياحة بصفة عامة، تحسين الحكامة في تدبير المؤسسات الطبية ومحاربة الفساد بالقطاع الصحي، إشراك الجماعات الترابية والجهات كفاعلين مع الدولة لتنظيم وتأطير القطاع.

في نفس الإطار، تقتضي المقاربة الجديدة للتأهيل الاجتماعي ضرورة النهوض بالحياة التعاونية من خلال سن شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والجماعات الترابية والدولة لخلق شبكة وطنية للمراكز التعاونية قصد تطوير وتنمية الأنشطة الاجتماعية والثقافية كما يجب تزويد الجماعات المحلية بفضاءات عمومية وتجهيزات رياضية وثقافية وشبابية.

إجراءات ذات طابع ثقافي

يؤسس حزب الإنصاف منظوره حول السياسة الثقافية الواجب بلورتها من مقاربة أساسية تركز على سبر الخصوصية الثقافية الوطنية بجميع مكوناتها وأبعادها المتنوعة وإدماجها في برامج جهوية للتنمية الثقافية بالشكل الذي يؤهل الذات الحضارية المغربية لاكتساب المناعة اللازمة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة.

على هذا الأساس، بات من الضروري الإسراع بتحرير القطاع السمعي البصري بالشكل الذي يسمح ب بروز فاعلين إعلاميين جدد على الساحة الإعلامية الوطنية وعلى الدولة تعزيز دعما للأنشطة الثقافية والفنية والإعلامية من أجل الحفاظ على جميع أشكال وتعبير ومكونات التراث الثقافي الوطني. كما تقتضي السياسة الثقافية تضافر الجهود بين الدولة والجهات والجماعات الترابية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تفعيل مبدأ الثقافة للجميع وذلك بالإستثمار في الفضاءات العمومية على مستوى كل جماعة ترابية، وموازاتا مع ذلك يجب رعاية الفنانة والمبدعين والعاملين في المجال من أجل النهوض بقطاع الصناعة الثقافية لجلب الإستثمارات وخلق فرص الشغل.

إن حزب الإنصاف، لازال يدعو إلى ضرورة تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ويؤكد على أهمية الإسراع في إدماجها في النسيج التربوي والتعليمي والأكاديمي وكذا في النسيج الإعلامي وفي الإدارات العمومية ومختلف مرافق الحياة العامة.